مؤتمر مستقبل آسيا ٢٠٢٢

عبير البتانوني
ماجستير اقتصاد

مقدمة :

عقدت مؤسسة "نيكاي" اليابانية المؤتمر الدولي السابع والعشرين حول مستقبل آسيا في ٢٣ مايو ٢٠٢٢م، وتنطلق أهمية المؤتمر من دور القارة المحوري عالمياً من جانب ، هذا بالاضافة انه مؤتمر سنوي دولي تنظمه شركة "نيكاي" يضم مجموعة من زعماء دول آسيا والقادة السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يقدم رؤية تحليلية عن القضايا الإقليمية ودور آسيا في العالم. من جانب آخر

ويعد المؤتمر مؤشراً لسياسات دول آسيا في ظل أزمة الحرب الروسية-الأوكرانية، والصراع بين بكين وواشنطن، كما يحمل رسالة لكون القارة الآسيوية قادرة على أن يكون لها دور محوري في الوقت الحالي، الذي يتسم بالاضطراب والانقسام، والبوابة الشرقية لتفهم احتياجات الآسيويين ونظرتهم للعالم والمستقبل.

أهداف المؤتمر :

ناقش المؤتمر العديد من القضايا المحورية ومنها إعادة تعريف دور آسيا في عالم منقسم، مناقشاً أهمية الوحدة الآسيوية كضرورة في مجتمع لديه قضايا معقدة، مثل الصراع بين الولايات المتحدة والصين، ليحمل جواباً عن الأدوار والمسؤوليات الجديدة

لدول القارة في أزمة الانقسام، التي تبدو بوضوح في الوقت الحالي.

ويرى منظمو المؤتمر الدولي، أن موضوع النقاش تزامن مع رؤية الدول الآسيوية للحرب الروسية- الأوكرانية، والتعامل مع روسيا، إلى جانب زيارة الرئيس الأميركي إلى كوريا الجنوبية واليابان، وإطلاق الإدارة الأميركية للإطار الاقتصادي للمحيطين الهندي والهادئ، الذي يرمي للتعاون وزيادة العلاقات التجارية مع ١٣ دولة، من بينها اليابان وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفيليبين وفيتنام.

هذا بالاضافة الي ابداء رئيس الوزراء الياباني "يوشيهيدي سوجا" اعتراضه على محاولات التغيير من جانب واحد في بحر الصين الجنوبي، وحث على التعاون لإقامة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحةFOIP ، وذلك في إشارة ضمنية للصين، ولاسيما أنه مع تولي "يوشيهيدي سوجا" رئاسة وزراء اليابان، حيث بات هناك حديث أكثر عن رؤية يابانية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، فهو لا يؤيد ترتيبات أمنية شبيهة بحلف الناتو في آسيا، لكنه يهتم أكثر بقيام شبكة تعاون للقوى المتوسطة مع اليابان مثل دول الآسيان والهند وأستراليا.

تصاعد الاقتصاد الآسيوي :

بحلول منتصف القرن الحالي، ستستعيد آسيا المكانة الاقتصادية المهيمنة التي حازتها منذ ٣٠٠ عام، حيث استحوذت القارة على نحو ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل اندلاع الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر.

حيث يوضح مسار النمو – رجوعاً إلى ثمانينيات القرن العشرين عندما انفتحت الصين لأول مرة – أن آسيا كان مُقدراً لها أن تصبح أكثر مركزيةً للاقتصاد العالمي خلال الأربعين عاماً التالية، واستندت هذه النظرة التفاؤلية على عامل آخر وثيق الصلة ألا وهو الترابط المتنامي – حيث تجاوزت حصة التجارة بين الأقاليم المختلفة في قارة آسيا ٦٠% من إجمالي التجارة العالمية، وهذا يتضح في الشكل التالي :

شكل رقم (١)

شكل 1: حصة آسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 1700-2050

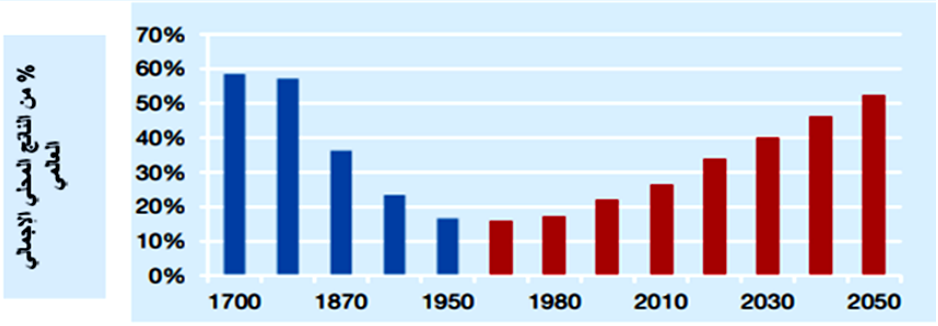

المصدر : ماديسون (1700-1950) (2007)؛ تقديرات المجموعة الدولية المنوية (1951-2050) (2011). بيانات الفترة بين عامي 1750-1790 شرط تعادل القوة الشرائية، وبيانات الفترة بين عامي 1991-2050 تعتمد على أسعار السوق.

المصدر: بنك التنمية الآسيوي

وخلص المؤتمر ان هناك العديد من التحديات التي تواجه مسألة محورية الآسيان من وجهة نظر اليابان، حيث أن الرابطة تقصر ولايتها على قضايا القوة الناعمة، وهذا سيجعلها غير ذات صلة بمعالجة التحديات الأمنية الكبرى، وهذا يرجح أنه من المنطقي قيام اليابان بتطوير شبكة ثنائية الأطراف من الشركاء الاستراتيجيين مثل فيتنام.

وفي نفس الوقت تعد الصين شريك اقتصادي مهم لدول الرابطة، فقد بلغ حجم التجارة بين الصين ودول الآسيان –وفقاً لبيانات منظمة التجارة الخارجية اليابانية– حوالي ٥٧٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨، بزيادة قدرها حوالي ٢٥٠% مقارنة بعام ٢٠٠٨، حتى في ظل جائحة كورونا، ظلت الآسيان الشريك التجاري الأكبر للصين في الربعين الأول والثاني لعام ٢٠٢٠ بفضل نجاح الآسيان في منع انتشار الجائحة، وتعميق التعاون الاقتصادي عبر تعزيز اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان.